



التَّجْدِيدُ الحَضْرِيّ فِي البُلَدَاتِ العَرَبِيَّةِ فِي إِسْرَائِيلِ - مُلَخَّصٌ

كانون الثاني 2021

كتابة: أوري إتينجر ونوغا شاني
مجموعة البحث: موران أفيف، نداف دجان، د.عناية بنا، سبستيان فلرثشين،
رغد جرایسي ورنين عودة.



أُجريت الدّراسة بمشاركة الجمعيات:

سيكوي - جمعية مشتركة لعرب ويهود يعملون سوياً منذ عام 1991 من أجل المساواة والمشاركة بين المجتمع العربي واليهودي في إسرائيل. تعمل جمعية "سيكوي" بالتعاون مع المجالس المحليّة العربيّة ومع قيادة المجتمع العربي وأمام الوزارات، الهيئات العامّة، الإعلام والجمهور الواسع، من أجل إحداث تغييرات سياسيّة تفضي إلى مساواة مادية وجوهريّة، لحياة ومساحات مشتركة للمواطنين العرب-الفلسطينيين وللمواطنين اليهود الذين يعيشون في إسرائيل.

هاجر - بحث وتطوير الإسكان الاجتماعي - مركز جامعيّ يعمل في كليّة الحقوق في جامعة تل أبيب منذ عام 2014. أقيم المركز من أجل تطوير معلومات وأدوات جديدة في مجال الإسكان. ولتعزيز السياسات التي تُساعد أصحاب الدّخل المتوسط والمنخفض في الحصول على سكن لائق وجيد. يُجري المركز أبحاثاً أكاديميّة تطبيقية في مجال الإسكان الفوري والتّجديد الحضريّ. ويعمل على مرافقة المشاريع التي تُحدث تأثيراً في صياغة المقترحات التشريعيّة، وتطوير الأدوات السياسيّة الحديثة. يعمل المركز من خلال منظور متعدّد الجوانب، ويوظّف أصحاب تخصصات من مجالات مختلفة: الحقوق، التّخطيط والاقتصاد.

المركز العربيّ للتّخطيط البديل - جمعية غير حكوميّة وغير ربحيّة، تعمل في إسرائيل. وضعت الجمعية لنفسها هدفاً أساسياً، وهو تمثيل المصالح والاحتياجات الحقيقيّة والأساسيّة للمجتمع العربيّ-الفلسطينيّ في إسرائيل، في مجالات: التّخطيط، البنية التّحتيّة، الإسكان، النمو والتنمية. تتمثل أهداف المركز في تعزيز المساواة، تطوير البنى التّحتيّة وموارد التنمية والتّخطيط، وتمكين المجتمع العربيّ من المحافظة على حقوقه الأساسيّة المتعلّقة بالعدالة والمساواة في المجالات المختلفة، مشاركة الجمهور العربيّ في عمليات التّخطيط، والتّعاون العربيّ-اليهوديّ للتّطوير الاقتصاديّ، الاجتماعيّ والإنسانيّ، لكلّ المواطنين في الدّولة.

ترجمة: مرزوق الحلبي، ميساء منصور، د. فياض هبي

انتاج الترجمة: جلوكل - ترجمة وحلول لغوية

تصميم غرافيك: ليران رفيف، ريم جرافيك ديزاين/حمدان حمدان

صفحة الغلاف: شارع في قرية جسر الزرقاء. تصوير: سامي جبران

مُلخَص

تُعاني مراكز البلديات العربيّة والأحياء القديمة التي بُنيت حولها من العديد التّحديات المكانية، نتيجة سنوات طويلة من التّمييز في تخصيص الموارد. على سبيل المثال، تعاني هذه البلديات من ضعف حاد في البنى التّحتيّة، ونقص في الحدائق والمنتزهات العامّة، وعدد محدود من المؤسسات العامّة، ونقص في وسائل الحماية (الملاجئ على سبيل المثال)، نقص في المواصلات العامّة والعديد من النواقص الأخرى. في إطار هذا البحث، وكجزء من هذا العمل الذي يسعى إلى تمهيد الطّريق لتجديد الأحياء القديمة في البلديات العربيّة، سنطرح أدوات وتوصيات، ستمكن الدولة، إذا قررت اعتمادها، من تقديم حل مناسب ومثالي لقسم كبير من التّحديات التي تميّز هذه الأحياء؛ ولمساعدة السّلطات العربيّة في نضالها من أجل تخطيط وتطوير الأحياء القديمة بصفة خاصة، والبلديات العربيّة بصفة عامة.

أصبح مصطلح التّجديد الحضريّ، في السّنوات الأخيرة، مُرادفًا لمصطلح إخلاء وبناء والخارطة الهيكلية القطريّة 38 (38 X"MN). ومع ذلك، يُظهر الواقع أنّ هذه الأدوات غير قابلة للتّطبيق في البلديات الريفية والبعيدة عن المركز عموماً، وفي البلديات العربيّة بصفة خاصة. علاوةً على ذلك، يُشير تحليل التّحديات، التي تميّز المناطق القديمة في البلديات العربيّة، إلى أنّ الأدوات المستخدمة لن تستطيع أن تلبّي احتياجات السكان الصّعبة لهذه المناطق. على ضوء ذلك، قمنا في هذا البحث بتطوير أدوات بديلة لتجديد المناطق القديمة في البلديات العربيّة.

سيرورة البحث

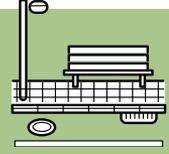
بدأت عمليّة البحث بتحليل الصّعوبات المكانية، وعوائق التّخطيط التي تميّز الأحياء القديمة والتّاريخيّة. في المرحلة اللاحقة درسنا الأهداف القائمة اليوم في إسرائيل بالنّسبة للتّجديد الحضريّ، واختبرنا مدى ملاءمتها للبلديات العربيّة. وجدنا أنّ الأهداف القائمة لا تراعي الاحتياجات الخاصّة بالبلديات العربيّة. وعلى ضوء هذه الفجوة، وضعنا أهدافاً خاصّة، تحقيق هذه الأهداف سيمكّن، وبحسب طرحنا ورؤيتنا، من تحسين جودة الحياة للسّكان في هذه البلديات، ويمكنها بالتالي أن تجيب عن التّحديات الكثيرة التي تميّز هذه المساحة. إلى جانب الهدف الأساسي، وضعنا 6 أهداف أخرى:

وفي المرحلة التالية، فحصنا ما هي الحواجز التي من الممكن أن تصعّب عملية

1. **مساحات عامّة:** خلق مساحات عامّة ذات جودة لجميع السّكان في الأحياء: نساء، أولاد، رجال، كبار السّن، شباب، وغيرهم.



2. **البنية التّحتيّة:** إعادة تأهيل وتطوير البنية التّحتيّة القائمة في الأحياء.



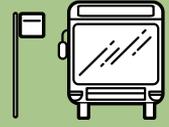
3. **الخدمات العامّة:** ضمان توفير الخدمات العامّة داخل الأحياء: الحضانات، التّعليم والصّحة وغيرها.



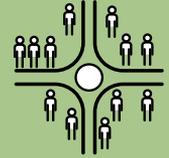
4. **الإسكان:** توفير سكن لائق وبأسعار معقولة للسكان في البلدة، وإيجاد حلول مكّملة من شأنها أن تشجّع السّكان على العودة إلى المناطق القديمة.



5. **المواصلات العامّة:** تحسين المواصلات العامّة، أو أي مواصلات بديلة مطلوبة في الأحياء القديمة.



6. **الربط:** ربط الأحياء القديمة بالأحياء الجديدة، وذلك من خلال تعزيز المركز التّاريخي للبلدة.



تطوير التّجديد الحضريّ، وتحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه. ودرسنا الجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار، عند تطوير أدوات بديلة لتجديد المناطق القديمة في البلدات العربيّة. كشف تحليلنا، الذي اعتمد على استبيانات وزعت على المواطنين والمهنيين والمقابلات المعمّقة التي أجريت مع المهنيين والبحث النظري، عن وجود العديد من العوائق أمام تجديد الشكل القديم.

في المرحلة التّالية، انتقلنا إلى إنشاء وتطوير أدوات خاصّة بالتّجديد الحضريّ في المناطق القديمة في البلدات العربيّة. قمنا في هذه المرحلة بمراجعة

18 أداة موجودة للتجديد الحضري في البلاد وفي العالم. بعد عملية تصفية الأدوات، تم اختيار 4 أدوات للتجديد الحضري من أجل تطويرها. تم اختيار هذه الأدوات على أساس الأهداف التي حددت سابقًا، وعلى أساس قابلية تطبيقها من وجهة نظر تنظيمية، ومادية، وثقافية-اجتماعية، وغيرها.

أربع أدوات لتجديد الأحياء القديمة في البلدات العربية

إستئجار أرض خاصة على يد السلطة المحلية لاستخدامات جماهيرية

تسمح الأداة لصاحب الأرض الخاصة في المنطقة القديمة بتأجير أرضه المستغلة غير المستغلة، لمدة مُتفق عليها مُسبقًا تتراوح بين 5-25 سنة. تستطيع السلطة المحلية، كجزء من اتفاقية الإيجار، استخدام الأرض لأغراض متنوعة، مثل تطوير أماكن عامة مفتوحة، إنشاء مواقف عامة، إنشاء مؤسسات عامة وغيرها، مقابل دفع نقدي لمالك الأرض، أو تمويل أعمال البناء أو تطوير المنطقة. عند انتهاء الوقت المحدد للإيجار في العقد، تعود الأرض لمالكها.

التوصيات الرئيسية لتطوير الأداة:

1. التوصيات الاقتصادية: تخصيص ميزانيات مرنة ومُتاحة للسلطات المحلية من أجل استخدام الأداة. على الميزانية أن تكون مرنة قدر الإمكان، من أجل معالجة العوائق المحتملة. الميزانيات تشمل:

- تمويل اتفاقية الإيجار ودفع مقابل مادي لصاحب الأرض.
- تمويل إجراءات التخطيط والتنفيذ.
- تمويل الوسيط، المحامي والمثمن لأصحاب الأرض.

2. توصيات حول السيرورة: تحديد مراحل عمل محدّدة وموحدة وواضحة من شأنها السماح للسلطات المحلية بتعزيز استخدام الأداة أمام مجموعة متنوعة من أصحاب المصالح (أصحاب الأراضي، اللجنة المحلية وغيرهم).

3. التوصيات التنظيمية: إجراء عدد من التغييرات التنظيمية والتشريعية بهدف استخدام الأداة:

- استخدام الأراضي: إنشاء منظومة تسمح للجنة المحلية/المناطقية بالموافقة على تصريح الاستخدام المفرد للأرض إن كان للاستخدام العام فقط، وبشرط أن يكون الطلب من السلطة المحلية فقط، كجزء من اتفاقية الإيجار، وبموافقة وعلم صاحب الأرض. سيتم تطبيق هذه الإجراءات في المناطق التي حدّدها لجان التخطيط كمناطق للتجديد الحضري في البلدات العربية.

● بلورة مجموعة محفّزات، التي يستطيع المجلس المحليّ عرضها على صاحب العقار، بالإضافة إلى التعويض المادي أو أعمال البناء والتّطوير. على سبيل المثال، تنظيم تسجيل الأراضي، تخصيص مخفّض لمساحات عامّة في أرض أخرى بملكيّة صاحب الأرض، ومحفّزات أخرى.

استبدال أرض خاصّة مبنية في منطقة قديمة بأرض أخرى بملكيّة سلطة أراضي إسرائيل في منطقة حديثة

هذه الأداة تسمح بتبادل أرض مبنية خاصة، أو غير مبنية في المناطق القديمة بأرض بملكيّة سلطة أراضي إسرائيل في المناطق الحديثة. إخلاء مساحة ذات النمط القديم تساعد على تطوير وتخطيط مجموعة متنوعة من الاحتياجات العامّة. وتخلق، في الوقت نفسه، بديلاً ممتازاً لصاحب الأرض، الذي سيحصل على أرض جديدة ضمن النمط الحديث.

التوصيات الرئيسية لتطوير الأداة:

1. التوصيات الاقتصادية: تخصيص ميزانيات للسلطات المحليّة ولسلطة أراضي إسرائيل لاستخدام الأداة. على الميزانيات أن تكون مرنة قدر المستطاع، للتشجيع وحل العوائق المحتملة، وسيشمل التّخصيص ما يلي:

- تعويض مالي لصاحب الأرض، في حال أنّ أرضه تساوي أكثر من الأرض الممنوحة له في الأحياء الجديدة.
- تمويل مراحل التّخطيط.
- تمويل الوسيط، المحامي والمثمن لأصحاب الأرض.
- إذا لزم الأمر، إيجاد حلول اقتصادية للمرحلة الانتقاليّة.

2. توصيات حول السيّورة: تحديد مراحل عمل موحدة وواضحة من شأنها أن تسمح للسلطات المحليّة بالسّعي لاستخدام الأداة أمام مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة (سلطة أراضي إسرائيل، مالك الأرض وغيرها).

3. التوصيات التّظيميّة: يلزم إجراء عدد من التّغييرات التّظيميّة لصالح استخدام الأداة:

- تحديد قائمة محفّزات، يمكن لسلطة أراضي إسرائيل أو السلطة المحليّة أن تستغلها "لتفاوض" بها مع مالك الأرض، بالإضافة إلى نقل ملكيّة الأرض والتّعويض التّقدي أو أعمال البناء والتّطوير.
- إعفاء ضريبي على تبادل الأراضي.

تجديد المباني السكنية

تُنشئ هذه الأداة إطارًا تخطيطيًا وتنظيميًا واقتصاديًا لتجديد المباني السكنية، إلى جانب تطوير الأماكن العامة وتحسينها. سيتم استخدام الأداة من خلال تحديد مناطق سكنية معينة في الأحياء القديمة كمناطق للتجديد الحضري، في إطار مخطط شامل أو في إطار الخطة الهيكلية للتجديد الحضري في المنطقة.

نقطة البداية لتطوير الأداة تكمن في أن عمليات التجديد السكني، في الأحياء القديمة، تتم الآن بشكل تلقائي أو تنظيمي، من خلال هدم المباني السكنية القديمة، وإنشاء مبانٍ حديثة مكانها؛ وإضافات لمبنى قائم، سواء كان ذلك إضافة طوابق للمبنى أو توسيع المبنى من خلال أرض مجاورة، وتجديد واجهة المبنى ومدخله. يتم تنفيذ هذه العمليات حاليًا دون تدخل المؤسسات الجماهيرية، بدون خطة مدروسة، بدون تخطيط شامل، وبدون الأخذ بالاعتبار احتياجات الجمهور ووضع البنية التحتية. وبالتالي، تسعى هذه الأداة إلى إنشاء إطار تخطيطي يستغل عملية التجديد السكني القائمة اليوم، من أجل المنفعة العامة بشكل أوسع، وكذلك لإنتاج إطار تنظيمي داعم يقدم حوافز للسكن في المناطق القديمة.

التوصيات الرئيسية لتطوير الأداة:

1. التوصيات القانونية:

- تحديد المناطق المخصصة للتجديد الحضري في المركز وفي الأحياء القديمة في مخطط التجديد الحضري (سواء كانت خارطة هيكلية شمولية أو مخطط للتجديد الحضري).

- وضع تعليمات وتوجيهات وشروط لممارسة حقوق البناء الممنوحة في الخطة، مع التركيز على الشروط المتعلقة بالاحتياجات العامة.

- التحفيز على الهدم والبناء للمباني السكنية الفردية في المناطق المحددة للتجديد الحضري، أو إضافة طوابق لمبنى قائم.

2. التوصيات الاقتصادية: خلق حوافز تشجع على استخدام الأداة للأسر المعنوية وللسلطات المحلية.

الحوافز للعائلات هي:

- المساعدة في عملية تنظيم العقارات - تقديم مرافقة مهنية أو تمويل عملية تسجيل الملكية في سلطة الأراضي الإسرائيلية، والمساعدة في حل النزاعات المتعلقة بتقسيم الملكية.

- الامتيازات الضريبية - تقديم مزايا ضريبية مماثلة لتلك الموجودة في الإخلاء

والبناء، وإتاحة إمكانية للإعفاء من ضريبة التّحسين. يتطلب الأمر تعديلاً لقانون الصّرائب العقاريّة.

● قروض بكفالة الدّولة - تقديم ضمان من الدّولة للقروض العقارية لتمويل البناء.

المحفّزات للسلطات المحليّة:

● تمويل التّخطيط الشّامل: تعريف الأداة بأنها "مشروع للتّجديد الحضريّ" حسب قانون الهيئة الحكوميّة للتّجديد الحضريّ. ستسمح هذه الخطوة، للهيئة الحكوميّة للتّجديد الحضريّ، بالتّرويج لاستخدام الأداة بالإضافة إلى تمويل مسار التّخطيط. وهذا يتطلب قرارًا حكوميًا وفقًا لقانون الهيئة الحكوميّة للتّجديد الحضريّ.

● تخصيص أرض "مكّمة" بملكيّة سلطة أراضي إسرائيل للاحتياجات العامّة - تتطلب عملية تجديد المناطق القديمة ذات الكثافة العالية، إنشاء بنية تحتية عامّة مناسبة، في المناطق التي تفتقر إلى بنية تحتية كهذه، على نحو ما ذكر سابقًا. تحقيقًا لهذه الغاية، يتطلب الأمر، في المناطق القديمة التي توجد بها أراضي تابعة لسلطة أراضي إسرائيل، إنشاء خطة وقناة من أجل تخصيص هذه الأراضي للاحتياجات العامّة. هذه الخطوة ستخلق في الواقع مسارًا موازيًا للمسار الحاليّ في تخصيص أرض مكّمة للسكن. لكن الغرض من التّخصيص في البلديات العربيّة، هو خلق إمكانية اجتماعية ومجتمعيّة لتجديد المباني السكنيّة، وتأمين احتياجات الجمهور التي تدعم هذا الأمر. يتطلّب تنفيذ المسار المقترح تعديل قانون الهيئة الحكوميّة للتّجديد الحضريّ، بحيث يتم تخصيص أرض مكّمة للسلطة المحليّة، وليس لأصحاب الحقوق، بالإضافة إلى قرار خاصّ من سلطة أراضي إسرائيل يهدف إلى تحديد معايير تخطيط الأرض.

الاستخدام المؤقت لأرض خاصّة مفتوحة لإقامة حدائق أو مواقف للسيّارات:

تتيح هذه الأداة إمكانية تطوير أراضي خاصة غير مبنية، لفترة محدودة، من أجل استخدام رئيسيين - الأماكن العامّة المفتوحة ومواقف السيّارات. سيتم استخدام الأداة من خلال الاستعانة بقانون الحدائق أو المواقف العامّة. هذا يتلاءم مع قانون السلطات المحليّة (الاستخدام المؤقت لقطعة أرض شاغرة)، عام 1987، والذي يخوّل السلطات المحليّة بأخذ قرارٍ باستخدام أرض شاغرة بشكل مؤقت، كمساحة مفتوحة للمنفعة العامّة أو كموقف سيّارات. تطوير المنطقة من مسؤوليّة السلطة المحليّة. صلاحية الطّلب محدودة لخمس سنوات، ويمكن التّمديد لخمس سنوات أخرى في كلّ مرّة، وعلى الرغم من كونها أداة مؤقتة إلا أنها متاحة، فليس هناك داعٍ لتغيير استخدام الأرض من أجل عمليّة التّظليل.

التوصيات الرئيسية لاستخدام الأداة

التوصيات الاقتصادية - يجب تخصيص الموارد للتخطيط والتطوير وللصيانة المستمرة، خاصةً فيما يتعلق بالمناطق المستخدمة كحدائق عامة.

توصيات عامة

إلى جانب تطوير الأدوات وتنفيذها، نقدم أدناه عددًا من التوصيات التي قد تمكّن وتحفّز، من وجهة نظرنا، عمليات التجديد الحضريّ في البلديات العربيّة.

تخصيص الموارد لتطوير عمليات التجديد الحضريّ

● إنشاء صندوق مالي للتجديد الحضريّ في البلديات العربيّة - نوصي بتخصيص ميزانية خاصة للتجديد الحضريّ في البلديات العربيّة. ستُخصّص هذه الميزانية للسلطات العربيّة، وتُدار بالتعاون مع السلطات الحكومية ذات الصلة، يشمل ذلك ميزانيات للتخطيط والتنفيذ. حتى تكون السلطات قادرة على استخدام كلّ الأموال المخصصة، سيتم تحديد جزء من الميزانية من أجل إزالة العوائق في التخطيط.

● استخدام الأراضي العامة بملكيّة سلطة أراضي إسرائيل لتجديد المناطق القديمة - نوصي بطرح سياسة تشجع وتعزّز استخدام الأراضي العامة، التي تديرها سلطة الأراضي الإسرائيليّة في المناطق القديمة، من أجل تطوير المباني والأماكن العامة والبنية التحتية. تحقيقًا لهذه الغاية، يجب تحديد كلّ الأراضي التي تديرها سلطة أراضي إسرائيل في الأماكن القديمة، ويجب أن تكون الآلية المراد اتباعها متاحة وبسيطة وسهلة التطبيق.

آليات مكّلة

● إنشاء آلية إقراض حكوميّة للسكان المعنيين بتطوير عمليات التجديد الحضريّ - نوصي بإنشاء آلية قروض تديرها الحكومة، مخصصة لأصحاب الأراضي المهتمين في تطوير عملية التجديد الحضريّ في أراضيهم. ستتيح هذه الآلية للمهتمين فرصة الحصول على قروض بشروط سهلة، مما سيسمح لهم بتنفيذ وتطوير عمليّة التجديد الحضريّ في الأراضي التي يمتلكونها.

● تطوير آلية تختصر عملية تسجيل الأراضي - نوصي بإنشاء آلية جديدة تختصر عمليّة تسجيل الأراضي. من الممكن أن تساعد هذه الآلية في تطوير عملية التجديد الحضريّ، في الأراضي التي لم يكتمل تسجيلها بعد، وفي نفس الوقت ستحقّق فائدة كبيرة لأصحاب الأراضي الذين لم ينظموا مسألة تسجيل أراضيهم.

● إنشاء هيئات للتجديد الحضريّ في البلديات العربيّة - نوصي بإنشاء هيئة للتجديد الحضريّ داخل كلّ سلطة محليّة، يتم تمويلها من قبل الهيئة الحكوميّة للتجديد الحضريّ، وتتمثّل مهمتها الرئيسيّة في تطوير عملية التجديد الحضريّ في المنطقة المسؤولة عنها.

توسيع نطاق نفوذ البلديات العربيّة

● العمل بخطتين متوازيين - نوصي بتطوير عمليات التجديد الحضريّ في الأحياء القديمة داخل البلديات العربيّة، إلى جانب توسيع نفوذ هذه البلديات. ستسمح هذه العمليّة، التي ستشمل تجديد المساحات القديمة إلى جانب توسيع نفوذ البلديات العربيّة، بإيجاد حلول لن يتم تناولها في إطار عملية تجديد الأحياء. فعلى سبيل المثال، لن تتوفر عادةً مساحة كافية في الأحياء القديمة، لتطوير مراكز تجارية ومراكز تشغيل كبيرة، وإنشاء مؤسسات بلدية عامّة، وإنشاء حدائق وغيرها. لذلك نوصي بتخصيص مساحة لهذه الاستخدامات في الأحياء الجديدة التي سيتم بناؤها في إطار توسيع مناطق نفوذ البلديات العربيّة.

قوة عاملة خاصّة

● تحديد جهة مهنية في كلّ لواء، ترافق السلطات المهتمة بتعزيز عمليات التجديد الحضريّ في أراضيها - نوصي بتعيين مُخطّط يعمل في دائرة التّخطيط، وزارة البناء، سلطة أراضي إسرائيل، أو كلّ منطقة ذات صلة، من أجل تقدّم الخطة مع السلطة المحليّة.

● تعيين خبير للتجديد الحضريّ في البلديات العربيّة، ضمن الهيئة الحكوميّة للتجديد الحضريّ - نوصي بتعيين مستشار يقود ويطوّر أدوات مخصّصة للتطور الحضريّ في هذه المناطق، ويعمل مع الجهات الأخرى في الحكومة في هذا المجال. من المفضّل أن يكون الخبير من المجتمع العربيّ وأن يكون على دراية بعمليات التّخطيط في المناطق العربيّة.

خلق خطاب مهني شامل وواسع حول التجديد الحضريّ في البلديات العربيّة

● إنشاء منتدى منظم وشامل، والذي يعنى بتعزيز عملية التجديد الحضريّ في البلديات العربيّة - نوصي بإقامة طاولة مستديرة، تضم مجموعة متنوّعة من أصحاب الشأن الذين سيناقشون عمليّة التجديد الحضريّ في البلديات العربيّة. ستضم الطاولة ممثلين عن السلطة المركزيّة بما في ذلك الهيئة الحكوميّة للتجديد الحضريّ، دائرة التّخطيط، وزارة البناء والإسكان، وزارة العدل،

قسم الميزانيات، مخطّطون في الأولوية، رؤساء سلطات محليّة، مهندسين، ومنظمات المجتمع المدنيّ وغيرها.

● ضمان التّمثيل اللائق للمجتمع العربيّ في عملية تطوير التجديد الحضريّ - نوصي بأن يتمّ تطوير الأدوات المذكورة أعلاه، وتطوير كلّ عملية أخرى في مجال التجديد الحضريّ، مثل: سيوروات التّفكير، صياغة السياسات، والتّنفيد - وبالتّسراكة مع القيادة السّياسيّة العربيّة والمنظمات، ومع المهنيين من المجتمع العربيّ.

● تعزيز التّمثيل المناسب للمجتمع العربيّ في الوزارات - نوصي بزيادة تمثيل المجتمع العربيّ، في دائرة التّخطيط، ووزارة الإعمار والإسكان، والهيئة الحكوميّة للتّجديد الحضريّ. سيساعد زيادة التّمثيل على تقوية الخطاب المهنيّ، وتعزيز عمليات التجديد الحضريّ الملائمة لخصائص المجتمع العربيّ.



جسر الزرقاء، تصوير: سامي جبران